

تذكير بأسس النظام الجماهيري وموقع المنشأة الاشتراكية منه "١"

د. المدنى ابوالطويرات رمضان
أمين اللجنة الشعبية لكلية القانون

١ - القى هذا التقرير الوجد فى مستهل الندوة العالمية حول المنشأة الاشتراكية فى
الجماهيرية والنظم المقارنة والتي نظمتها كلية القانون والعلوم الاقتصادية بجامعة
نيس (فرنسا) وكلية القانون بجامعة قاريونس (الجماهيرية) بمدينة نيس فى
الفترة الواقعة ما بين ٢٣ - ٢٥ يناير ١٩٨١ م .

أيها الاخوة الاصدقاء ..

سأحاول فى هذه الكلمة المدخلىة لندوتنا حول المنشأة الاشتراكية فى الجماهيرية ان أذكركم ببعض سمات وأسس النظام الجماهيرى الذى أتد به النظرية العالمية الثالثة فى الكتاب الاخضر بفصوله الثلاث : الركن السياسى (سلطة الشعب) ، الركن الاقتصادى (الاشتراكية) ، الركن الاجتماعى . كل ذلك بقصد تحديد موقع المنشأة الاشتراكية منه . هدف المنشأة التى سنتناقش حول مختلف أوجهها القانونية والادارية والاقتصادية والاجتماعية ما سمح تكويننا وثقافتنا وتجاربنا .

ان النظام الجماهيرى الجديد كما يرسمه الكتاب الاخضر يطرح نفسه من جهة كاستمرار لتجارب الانسانية ونضالاتها من أجل الحرية وبالتالى حل مشاكل وأزمات الانسان المعاصر . ومن جهة أخرى ، كبديل وحي للنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطبقة حتى الآن فى أرجاء المعمورة .

ان الباحث الاساسى للبحث عن هذا البديل يجد أساسه فى اقام الدليل العلمى والعملى على فشل وتخلف النظم القائمة فى الوصول الى تحقيق حرية الانسان وتأكيد آدميته كأعلى خليفة وخليفة فى الارض .. فكل يوم ورغم التقدم العلمى والتقنى فالانسان يزداد اغترابا وقهر والحريات تداس والمجاعة تنتشر والحروب تهدد والامن العام والعالم فى كف عفرية كما يقولون .

ان النظم السياسية والاجتماعية المعاصرة تتأرجح من أقصى اليمين الى أقصى الشمال حسب الاستراتيجىة والمنهج المعتمد فى كل منها . حيث يهتم بعضها بالفرد والفرديية ويأتى الآخر كنقيض ورد فعل للاولى حيث يغلب المجتمع أو جزء منه دون اعتبار لكوامن الانسان الفرد وذاتيته .

أيها الاخوة الاصدقاء ..

ان هذا الشطط المنهجى والنظرة البغيضة الرديية (أو الرد فعلية) هى التى أدت الى نتائج شاذة فى التطبيق . وهكذا يقترح الكتاب الاخضر

مدخلا ومنهجها آخر يعترف بالفرد وحياته الحقيقية ولا يغفل
الجماعة .. بل ربط القضيتين ربطا جدليا متوازنا فلا حرية
أو أمة دون حرية أفرادها ولا حرية لانسان دون حرية مجتمعه وشعبه .

انه النهج التكاملى الذى يحترم طبيعة الاشياء ويعيد التوازن
استمراريته .. وأمل ألا يفهم من ذلك أنه منهج توفيقى أو تلفيقى
منهج جذرى وان كان وسطا فبالمعنى القرآنى للوسط أى الافضل .

على أية حال ان الايام والمعاشة هى التى تدحض أو تؤيد ما
وهى وحدها التى تتيح فرص التقويم العلمى للنتائج .

أيها الاخوة الاصدقاء ..

رغم وحدة النظرية وتكاملية حلقاتها وأجزائها المختلفة
والاقتصادية والاجتماعية ، ورغم تحكيمية الكلام عن جزئيه بمعزل
الاخرى ، الا أننى سأحاول وبايجاز شديد التعرض لبعض القضايا
أرى أنه من الضرورى التعرض لها كتقديم لندوتنا .

أولا : حل المشكل الديمقراطى فى النظرية العالمية الثالثة (سلطة الشعب)

يجمع كل الكتاب والمفكرين فى مختلف أنحاء العالم على
الديمقراطية الحقيقية هى حكم الشعب بنفسه وبذلك وحده تتحقق
الشعبية الكاملة والحقيقية .

الكتاب الاخضر يقول للعالم أنكم تعترفون بأن الديمقراطية للشعب
المباشرة هى الحل الديمقراطى الامثل ولكنكم تبتعدون عنه . ربما لاعتقاد
أنه حل طوبائى غير ممكن التحقيق فى الواقع أو أنه سيجرى كمشكلة
تاريخيا فى أثينا القديمة أو حاليا فى بعض الكامنوتات (المقاطعات
السويسرية ..

ان الكتاب الاخضر والواقع العلمى يؤكد لكم أن الديمقراطية
هى الحل الوحيد للمشكل الديمقراطى وأنها ممكنة التطبيق وقد بدت
الجمهورية العربية الليبية الاشتراكية من خلال المؤتمرات

واللجان الشعبية والاتحادات والروابط المهنية وانتهاء بمؤتمر
الشعب العام .

ما على المقهورين والاحرار فى العالم الا تجريب هذا الحل
تختفى الى الأبد النظم الدكتاتورية الحاكمة باسم الديمقراطية
العالم اليوم .

وهكذا بين ذلك العقيد /معمار القذافى فى الكتاب الاخضر « ان
النظم السياسية فى العالم الآن هى نتيجة صراع أدوات الحكم على السلط
صراعا سلميا أو مسلحا .. صراع طبقات أو طوائف أو أحزاب أو قبائل
أو فئات » .

« ان المحاولات التى جرت فى اتجاه توحيد القاعدة المادية للمجتمع
من أجل حل مشكلة الحكم أو حسم الصراع لصالح حزب أو طبقة أو قبيلة
أو فئة . ومحاولات ارضاء الجماهير بانتخاب ممثلين عنها أو أخذ رأيها عن
طريق الاستفتاءات ... ولو كانت مكاسب انسانية ومهمة فى يوم من
الايام .. فالיום نتيجة ما يحدث ثبت تخلفها وتصورها » .

أيها الاخوة الاصدقاء ..

فما دامت الديمقراطية هى حكم الشعب بنفسه فلماذا النيابة عنه
والوصاية عليه وافترض عدم الاهلية فى شأنه .. اليس ذلك أقصى صفات
الاستخفاف بالانسان ؟

ان الاطار العملى للديمقراطية الشعبية المباشرة تجد أساسها النظري
فى مقولة أن « لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللجان فى كل مكان »
حيث نتخذ القرارات مباشرة من الجماهير الشعبية من خلال
مؤتمراتها وتصاغ فى مؤتمر الشعب العام ملتقى المؤتمرات الشعبية واللجان
الشعبية والاتحادات والروابط المهنية .

وتنفذ تلك القرارات من قبل لجان شعبية مصعدة مباشرة (مختار
مباشرة) من قبل المؤتمرات الشعبية وتحت رقابتها واشرافها وتسلطها
المستمر (١) .

١ - ان الجماهير الشعبية من خلال مؤتمراتها الشعبية هى سلطة القرار الوحيدة وهى
جهة الرقابة الاصلية ولها أن تستعين فيما يتعلق بالرقابة الفنية وكشف الاخطاء
والمتابعة بأجهزة فنية تشكلها وتحت رقابتها . لجان فنية ، ديوان المحاسبة ،
الجهاز المركزى للرقابة ... الخ .

أيها الاخوة الاصدقاء ..

ان الموضوع الفرعى الآخر الذى له علاقة وثيقة بتأكيد سلطة الناس من ناحية وموضوع ندوتنا باعتبار أننا فى كلية قانون وأغلب المشاركين رجاله ، والذى أرى طرحه هنا هو موضوع « شريعة المجتمع » .

بادئ ذى بدء ، أحب أن أسارع وأزيل اللبس الذى قد يحدث للبعض وذلك فيما يتعلق بتمييز شريعة المجتمع عن القانون كقاعدة تنظيم أساسية أو فرعية لشئون الحياة وعلائقها .

ان شريعة المجتمع مصدرية معيارية وثابتة أما القانون فهو عبارة عن نصوص وقواعد تنظيمية متجددة ومتغيرة حسب ظروف الحال ولا قيد إلا احترامها لشريعة المجتمع ومصالح الجماهير الشعبية (١) .

ان أولى القضايا التى يثيرها العقيد معمر القذافى فيما يتعلق بشريعة المجتمع هو ملاحظة أن « الدساتير والقوانين الأساسية الوضعية حلت محل شريعة المجتمع وصارت هى الشريعة ففقدت المعايير والمقاييس . الدساتير فى الواقع ليس إلا نتاج رؤية أداة الحكم وعليه فهى قابلة للتعديل والتعديل » .

والحل الذى يقترحه الكتاب الاخضر هو « أن تكون للمجتمع شريعة مقدسة وذات أحكام ثابتة غير قابلة للتعديل والتبديل بواسطة أدوات الحكم بل على المجتمع أن يكيف نفسه بأن يسير عليها والعكس » .

ولكى تكون شريعة حقيقية تتوافر فيها الصفات الآنف ذكرها لا بد من تغرف من مصدرين هما الدين والعرف .. والدين يحتوى العرف .. وتكريس للقانون الطبيعى العادل .. الذى يحترم طبيعة الاشياء والطبيعية للشعوب .

ويتساءل صاحب الكتاب الاخضر عن كيفية تقويم الانحراف عن شريعة المجتمع ان حدث ذلك .. بالتقرير أنه فى المجتمع الجماهيرى الجديد الشعب يحكم نفسه وهو أداة الحكم والرقيب على نفسه « اذا حدث انحراف »

١ - تنص المادة الثانية من اعلان قيام سلطة الشعب (مارس ١٩٧٧م) على القرآن الكريم شريعة المجتمع فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

عن الشريعة فهو انحراف كلى يعالج بكيفية كلية عن طريق المراجعة الديمقراطية وليس عن طريق القوة » .

والعملية هنا ليست عملية اختيار ارادى لاسلوب التغيير أو المعالجة بل هى نتيجة حتمية لطبيعة النظام الجديد . . اذ أنه فى مثل هذه الحالة لا توجد جهة خارج جهة أخرى توجه لها أعمال العنف أو تحملها مسئولية الانحراف .

ثانيا : حل المشكل الاقتصادى أو الاشتراكية « الثروة بيد الشعب »

من البديهي ان لا قيمة فعلية للحرية بمفهومها السياسى ولو كانت مؤسساتها جماهيرية أو ديمقراطية ما لم تعزز بطرح وتطبيق اشتراكية يعطيها مضمونها الاجتماعى ويؤكد سيطرة الانسان على مقدراته وحاجاته الاساسية مادية كانت أم معنوية وتحريرها كاملة من أية جهة كانت جماعية أو أفرادا . . والا فقدت الموازنة وسيحكم فى الواقع القوى .

ان حل المشكل الاقتصادى من القضايا الملحة والهامة كذلك بالنسبة للجماهير . . وتأخذ تلك القضية أهمية خاصة فى الوضع الدولى الراهن حيث يستعمل الفقر والصراع على الغذاء والدواء ، ويضطرد التفاوت الاجتماعى والاحتكار والتحكم رغم الجهود الاصلاحية والانسانية المبذولة من قبل بعض النظم والمنظمات الدولية والاقليمية فى اتجاه التخفيف من وطأة الازمة .

وهكذا يجسد ذلك الكتاب الاخضر بقوله : « ان محاولات انسانية جادة قد تمت فى اتجاه الحد من تحكم أرباب العمل ، وتحقيق بعض المكاسب المادية والمعنوية للعمال والمنتجين . . والعمل الاضافى والاجازات . . والضمان الاجتماعى ، والحد الأدنى للاجور ، ومنع الفصل التعسفى وحرية العمل النقابى وآخرها المشاركة فى الادارة والارباح . . ولكن تبقى أم المشاكل وهى بقاء علاقة الاجرة أو أن هذه الاجرة تعنى الاستغلال . . فهى جزء من قيمة الجهد المبذول وليس كل الجهد .

وكذلك ان النشاط الاقتصادى فى المجتمع الجماهيرى ، منطلقا من تأكيد الحرية والاعتماد على الذات من ناحية ، ومنطلقا من ضرورة تأكيد اشباع الحاجات المادية الآنية للانسان كى يسعد ويبعد عن ناحية أخرى ، « هو نشاط انتاجى من أجل اشباع الحاجات المادية ، وليس نشاطا غير

انتاجى يبحث عن الربح من أجل الادخار الزائد عن اشباع تلك الحاجات
ان ذلك لا امكانية له بحكم القواعد الاشتراكية الجديدة » .

ولم يكتف الكتاب الاخضر كتاب النظرية العالمية البديل بوصف المش
بل يقترح الحل بقوله « ان الحل النهائى هو الغاء الاجرة وتحرير الانس
من عبوديتها ، والعودة الى القواعد الطبيعية التى حددت العلاقات قبل
ظهور الطبقات وأشكال الحكومات والتشريعات الوضعية .

وفيما يتعلق بتوزيع الانتاج ، يقرر الكتاب الاخضر أن عناصر الانتا
لا تخرج عن ثلاثة مواد وآلة ومنتج . . والقاعدة الطبيعية للمساواة ان لك
عنصر شارك فى العملية الانتاجية حصته من الانتاج » .

وبين العقيد القذافي الخطأ الذى وقعت فيه النظريات الاخرى في
يتعلق بالمشكل الاقتصادى بقوله « ان النظريات التاريخية السابقة عالجه
المشكل الاقتصادى من زاوية ملكية الرقبة لأحد عناصر الانتاج فقط . وم
زاوية الاجور مقابل الانتاج فقط . . ولم تحل المشكلة الحقيقية وهى مشكل
الانتاج نفسه ولذلك ساد نظام الاجور بدل المشاركة » .

السؤال الضرورى طرحه لندوتنا فى أواخر هذا التقديم . . هو أنه
كانت النظرية العالمية الثالثة . . نظرية الحرية « السلطة والثروة والسا
بيد الشعب » (١) نظرية محاربة وتهديم أسس ومؤسسات الاستغلال بك
صوره ، وبالتالي هدم العلاقات الظالمة وتأكيد سيطرة الانسان على مقدر
وحاجاته . . فكيف يتم ذلك تفريقا وتطبيقا فيما يتعلق بالملكية وتسي
النشاط الاقتصادى ؟

يجيب الكتاب الاخضر على ذلك بقوله وبعد تأكيده على القاع
الطبيعية ان الارض ليست ملكا لأحد . .

ان المجتمع الاشتراكى الجديد هو نتيجة جدلية لا غير للعلاقات الظ
السائدة فى العالم ، والتى ولدت الحل الطبيعى وهو ملكية خاصة لاشب
الحاجات دون استخدام للغير . .

١ - ان النظرية العالمية الثالثة نظرية سلطة الشعب ترفض أى تسلط من أى جهة
تسلط الجماهير الشعبية من خلال مؤتمراتها الشعبية وعليه تقول بزوال ك
المؤسسات الدكتاتورية التى تهدد سلطة الشعب . . ومن أولها المؤس
البوليسية والعسكرية وذلك بتقرير الامن الشعبى والشعب المسلح .

وملكية اشتراكية المنتجون فيها شركاء فى انتاجها تحل محل الملكية الخاصة التى تقوم على انتاج الاجراء دون حق لهم فى الانتاج الذى ينتجونه فيها ..

ويضيف .. ان الانسان فى المجتمع الجديد بالاضافة الى منكيته ملكية مقدسة لحاجاته الضرورية من مركوب ومسكن وملبس ومعاش ... الخ .

أما أن يعمل لنفسه لضمان حاجاته المادية أو يعمل لمؤسسة اشتراكية يكون شريكا فى انتاجها .. أو أن يقوم بخدمة عامة للمجتمع ويضمن له المجتمع حاجاته المادية .

أو أن يكون مقعدا عاجزا ويضمن له المجتمع حياة المواطن المكرم المعزز عن طريق مظلة الضمان الاجتماعى .

ان ما يهمنا توضيحه والتأكيد عليه فى ندوتنا نقطتين أساسيتين على الاقل :

أولى متعلقة بإدارة المنشآت الانتاجية :

انه وتطبيقا لاعلان قيام سلطة الشعب حيث اعتمدت السلطة الشعبية المباشرة نظاما سياسيا ، والاشتراكية منهجا فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، وبتحريض قائد الثورة فى العيد التاسع لثورة الفاتح (سبتمبر ١٩٧٨ م) ، زحفت جماهير المنتجين على الوحدات الانتاجية العامة والخاصة وسيطرت عليها وشكلت بها لجانا شعبية تديره بدل المدير ومجالس الادارة وأرباب العمل من قطاع عام أو خاص .

هذه اللجان الشعبية الادارية تصعد « تختار مباشرة » من المؤتمرات المهنية الانتاجية (أى مجموع العاملين فى كل مؤسسة أو وحدة انتاجية) أو تعمل تحت رقابتها واشرافها .

وهكذا ومنذ ذلك التاريخ تم تطبيق وتعميم أسلوب الادارة الشعبية على المنشآت الانتاجية أسوة ببقية المرافق والخدمات .

الثانية : وتتعلق بصور النشاط الانتاجى فى المجتمع الجماهيرى : (١)

لقد تعرض قائد الثورة فى العيد الحادى عشر للثورة « سبتمبر ١٩٨٠ م » لتفصيل صور النشاط الانتاجى بأن أعطاه تطبيقية ، وذلك كله من خلال الخطة الاقتصادية والاجتماعية المشيادية ديمقراطيا من قبل المؤتمرات الشعبية الاساسية .
الشكل الاول :

العمل الفردى الانتاجى . . وهذا جائز دون استخدام للغير حدود اشباع حاجات صاحبه ومن يعول ، فمثلا صاحب ورشة أو القائى عمل حرفى أو انتاجى (صناعى أو زراعى) يملك الرقبة والانتاج استخدام للغير ، ولا يعد من الغير افراد الاسرة بالطبيعة .

الشكل الثانى الهام : المنشأة الاشتراكية وهذه نوعان :

الاولى : المنشأة الاشتراكية المملوكة للمنتجين :

وتكون مملوكة رقبة وانتاجا للشركاء الذين يتقاسمون انتاجها ولا على ذلك الا مراعاتها للخطة الاقتصادية والاجتماعية ودون استخدام للغير وهذه يمكن تصورها فى بعض الاعمال الحرفية والانتاجية الخفيفة والقيام بها من قبل مجموعة محدودة من الشركاء (٢) .

١ - أريد أن أركز هنا على النشاط الانتاجى غير الزراعى . وحيث تطبيق « شركاء لا أجراء » لان النشاط الانتاجى الزراعى رغم أهميته الفائقة الجماهيرية . الا أن الاسلوب المتبع فيه عموما هو استصلاح المجتمع للار والمزارع وتوزيعها على المزارعين وأسرهم للانتفاع بها وورثتهم المزارعين ملكية الرقبة فهى باقية للمجتمع ولا شك أن تحديد اسعار المنتج وتسيير والمحافظة على المزرعة وكيفية توزيع قيمة الانتاج وتحديد نوعه ، والا بالخطة . أمثلة لمواضيع فرعية تستحق البحث .

٢ - هنا تدور تساؤلات منها :

- ١ - هل يجوز استخدام الاجانب فيها بصفقتهم أجراء .
- ٢ - هل يجوز الاقتراض لانشائها .
- ٣ - هل يتقاضى كل شريك حصته بالغاً ما بلغت أو فى حدود حاجاته فقط . وهنا ان تحقق دخل يفوق الحاجات (الزائد) ، هل الضريبة تلعب دورا توازنيا مهما وكيف ؟

الثانية : وتتعلق بصور النشاط الانتاجى فى المجتمع الجماهيرى : (١)

لقد تعرض قائد الثورة فى العيد الحادى عشر للثورة « سبب ١٩٨٠ م » لتفصيل صور النشاط الانتاجى بأن أعطاه ص تطبيقية ، وذلك كله من خلال الخطة الاقتصادية والاجتماعية المخطط الديمقراطية من قبل المؤتمرات الشعبية الاساسية .
الشكل الاول :

العمل الفردى الانتاجى . . وهذا جائز دون استخدام للغير حدود اشباع حاجات صاحبه ومن يعول ، فمثلا صاحب ورشة أو القائم عمل حرفى أو انتاجى (صناعى أو زراعى) يملك الرقبة والانتاج استخدام للغير ، ولا يعد من الغير افراد الاسرة بالطبيعة .

الشكل الثانى الهام : المنشأة الاشتراكية وهذه نوعان :

الاولى : المنشأة الاشتراكية المملوكة للمنتجين :

وتكون مملوكة رقبة وانتاجا للشركاء الذين يتقاسمون انتاجها ولا على ذلك الا مراعاتها للخطة الاقتصادية والاجتماعية ودون استخدام للقيام بها من قبل مجموعة محدودة من الشركاء (٢) .

١ - أريد أن أركز هنا على النشاط الانتاجى غير الزراعى . وحيث تطبيق « شركاء لا أجراء » لان النشاط الانتاجى الزراعى رغم أهميته الفائقة الجماهيرية . الا أن الاسلوب المتبع فيه عموما هو استصلاح المجتمع للمزارع وتوزيعها على المزارعين وأسرهم للانتفاع بها وورثتهم المزارعين ملكية الرقبة فهى باقية للمجتمع ولا شك أن تحديد اسعار المنتج وتسمو والمحافظة على المزرعة وكيفية توزيع قيمة الانتاج وتحديد نوعه ، وبالخطة . أمثلة لمواضيع فرعية تستحق البحث .

٢ - هنا تدور تساؤلات منها :

- ١ - هل يجوز استخدام الاجانب فيها بصفاتهم أجراء .
- ٢ - هل يجوز الاقتراض لانشائها .
- ٣ - هل يتقاضى كل شريك حصته بالغاً ما بلغت أو فى حدود حاجاته فقط . وهنا ان تحقق دخل يفوق الحاجات (الزائد) ، هل الضريبة تلعب دورا توازنيا مهما وكيف ؟

الثانية : المنشأة الاشتراكية المملوكة للمجتمع :

وهذه غالبا ما تكون فى المجالات التى لا يستطيع الافراد القيام بمفردهم وهى منشآت مهمة والاداة الرئيسية لتنفيذ الخطة الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع . فالمجتمع يؤمن المواد الاولية والآلة والمنتج يكونون عنصر العمل والادارة . ويوزع الانتاج على عناصره الاساسية الثلاثة . وهذا يمكن التأكيد على أن المصنع أو المنشأة مملوكة للمجتمع بأسره بما فيه العاملين فيه وهذا ما يبرر رقابة المجتمع على أنها رقابة أع وأشمل من رقابة المؤتمر المهني الانتاجى أما المنتجون بصفتهم هذه فم لهم الا نصيبهم من الانتاج (٢) .

أيها الاخوة الاصدقاء ..

فى نهاية هذا التقديم ، أريد أن أؤكد على أهمية لقائنا هذا فهو يت فرصة فريدة للحوار بين رجال النظم المقارنة ، وسيكون لأراء الخبر والاساتذة الحاضرين أهمية كبرى فى الاستنارة بها فى صياغة تنظيم قانون جذرى للنشاط الاقتصادي فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .

فى الختام أقول أن أى مكسب فكرى سياسى اجتماعى أو اقتصاد يساعد على حل مشاكل الانسان . هو مكسب لنا جميعا وحرى باهتمامنا كدارسين لمجتمع بشرى .. دام جهد الشعوب والمؤسسات العلمية المتواصلة من أجل البحث عن الافضل .

والسلام عليكم ورحمة الله

ملاحظة : لقد أعدت هذه الكلمة فى ظروف سريعة ، وقد اعتمدت بالدرج الاولى على الكتاب الاخضر بفصليه الاول والثانى وخطابات قائد الثورة فى العيدين التاسع والحادى عشر للثورة .

٢ - هناك نقاش ربما يدور حول بعض النقاط مثل :

١ - هل الحصص الثلاثة الموازية للعناصر الثلاثة فى العملية الانتاجية

متساوية دائما ؟ وكيف يتم التوزيع وكيف ينظم التمويل .. ؟

٢ - ربما أنه من الضرورى مرحليا وربما استراتيجيا فى بعض

الصناعات الهامة استثناءها من تطبيق المقولة « شركاء لا أجراء »